# د. مظهر محمد صالح*: من ذاكرة النصر الاقتصادي على الارهاب: العراق 2014 – 2017

تقول الحكمة:

إينما يغُرد طائر الحرية في قلوب البشر أنظروا دوماً الى وراء ما فعلناه وسيقولون

{ لا تيأسوا .... لا تستسلموا للعنف والاستبداد ... انطلقوا مباشرة لتحرير الأرض والتضحية بالنفس من أجل الوطن... لتقريب الانتصار وقهر الأعداء.. } بهكذا عبارة فتح رئيس وزراء بريطانيا ونستون شيرشل ستارة الانتصار بالحرب العالمية الثانية على النازية

أنها عبارات مازالت تترجم صدى الشعب للسير في دروب النصر يوم هزم العراق داعش الإرهابي.

فمن وحي هذه العبارات التي جسدت النصر .... كانت هناك غرفة يمكن أن نكنيها (بغرفة العمليات الاقتصادية ) وهي أقرب الى مصنع النصر الاقتصادي في ظروف الحرب على الإرهاب التي شهدتها الاعوام 2014 - 2017 .

اذ ضمت غرفة العمليات الاقتصادية فريق متماسك العزيمة والخبرة والاصرار وظيفته تقريب النصر ورسم مستقبل الحياة الاقتصادية ... يومها كانت البلاد قد فقدت قرابة ثلث أراضيها في أربع محافظات ...

وإستلب الإرهاب قرابة خمس الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعراق ، فضلاً عن تدمير البنية التحتية والانتاجية التي قدرت تكاليفها الدنيا لاحقاً بقرابة 30 مليار دولار وتعطلت الانتاجية في المحافظات الأخرى . كما حرمت البلاد من اقتصاديات النقل في محورها الغربي والشمالي الغربي وخسارة تجارته مع العالم.

كما أدى الإرهاب الداعشي الى نزوح حوالي 6 ملايين مواطن من سكان المحافظات المحتلة الامر الذي رفع من معدلات الفقر الى 30% بسبب فقدان العائلات الى مصادر دخلها ونشاطها الاقتصادي فضلاً عن تزايد معدلات البطالة التي بلغت مدايات مرتفعة لامست المرتبتين العشريتين. وهكذا ظل الجو الاقتصادي العام محبط بتحديات الركود المتمثلة بأركانه الثلاثة وهي ((ركود الأسعار ، وهبوط النمو في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع مستويات البطالة )) .

وجاءت تلك الظروف الاقتصادية المنكمشة حصيلة أزمة مزدوجة وهي أزمة أمنية – مثلها الاحتلال الداعشي للأرض وأزمة مالية – تمثلت بانخفاض واردات العراق النفطية. أذ هبطت أسعار النفط العالمية في العام 2015 على سبيل المثال لتبلغ متوسطاتها السنوية قرابة 37 $ دولار للبرميل الواحد مقارنة بالعام 2013 التي لامست أسعار النفط فيها قرابة 98 دولار للبرميل الواحد (كمتوسط سنوي). واستمرت أسعار النفط تتقلب خلال الاعوام 2015 – 2017 بمتوسط يقرب من نصف الأسعار التي كانت عليها في العام 2013.

ومع هبوط موارد الموازنات العامة، ازدادت تكاليف العمليات العسكرية اليومية، لترتفع من ( 5 ) ملايين دولار يومياً الى قرابة ( 30 ) مليون دولار يومياً وهي نفقات ( تشغيلية جارية ) تطلبتها ميادين الحرب ضد الإرهاب .

في حين ظلت أكبر التحديات وقت ذاك هي في حل {المعادلة الصعبة} المتمثلة بتحقيق النصر المستحيل على الأرض وتحريرها من براثن الإرهاب الداعشي من جهة وتوفير متطلبات الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى!!!

إذ قدر العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال السنوات 2015 – 2017 بنحو ( 18 ) مليار دولار والذي أنعكس بصورة عجز في الموازنة العامة . وهو ما يسمى بالعجز المزدوج Dual Deficit .

فقد استطاعت الدبلوماسية العراقية الاقتصادية على المستوى الخارجي من توفير موارد مالية أسهمت في دعم الموازنة ودعم الاستقرار في آن واحد وتوزعت على محاور ثلاثة:

الاولى: تعليق تعويضات حرب الكويت للمدة 2015 – 2017 التي وفرت للرافعة المالية العراقية قرابة ثلاثة مليارات دولار.

الثانية: مؤازرة بيان طوكيو للبلدان الصناعية السبعة الكبار العراق في حربه ضد الإرهاب ذلك في اجتماعهم بتاريخ 26 مايس من العام 2016 ما سهل من حصول البلاد على قروض طارئة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ذهبت لدعم الموازنة مباشرةً بنحو 7 – 8 مليار دولار وبشروط ميسرة جداً.

الثالثة: حصول العراق للمرة الاولى في تاريخ البلاد المالي على تصنيف ائتماني دولي من وكالات التصنيف الدولية الثلاثة الكبرى التي وضعته في المرتبة ( B) ما مكن العراق من الاقتراض من سوق رأس المال بأصدر سندين أوربيين هما دجلة والفرات وبقرابة ( 1 ) مليار لكل منهما ... وبأقل التكاليف الممكنة وقت ذاك .

وهكذا أسهمت تلك القروض التي ذهبت الى دعم الموازنة في خضم الحرب على الارهاب بإسناد احتياطيات البنك المركزي العراقي الذي أستطاع الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للدينار (سعر الصرف) جراء الاحتياطيات الاجنبية الإضافية المقترضة ، فضلاً عن المساهمة في دعم استقرار موازنة الأسرة والموازنة العامة معاً ، في وقت ظلت فيه تغطية الدينار العراقي بالعملة الأجنبية تزيد على 100%.

- كذلك آزرت السياسة النقدية النشاط الاقتصادي العام باعتماد سياسة كمية ميسرة لمواجهة حالة الركود، أذ أعتمد البنك المركزي سياسة (التيسير الائتماني ) بمد السوق بالسيولة النقدية بواقع ( 6 ) تريليونات دينار . فضلاً عن تيسير عمل الرافعة المالية للحكومة كمياً (سياسة التيسير الكمي) بخصمه حوالات خزينة وفرت سيولة بين 13 – 17 تريليون دينار وقت ذاك دون التوسع بالاقتراض الخارجي.

وأخيراً: ظلت السياسة الاقتصادية خلال الحرب على داعش حريصة على توفير عامل الاستقرار في المستوى العام للأسعار لتفادي أية اضطرابات تضخمية، إذ جاء الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومستوى المعيشة الذي حققته غرفة العمليات الاقتصادية مكملة للانتصار العسكري على الارهاب

(أنه النصر المستحيل الذي هُزم فيه داعش الارهابي) .

(*) باحث اقتصادي أكاديمي. نائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق. مستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 23 آب 2022

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين